

قرارات

وزارة المالية

قرار رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٧

في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٠٥

في شأن شروط وأوضاع إصدار شهادة استثمار ذات الجوائز «الملايين»

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار

التي يصدرها البنك الأهلي المصري ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بتفويض وزير المالية

في مباشرة اختصاص وزير الاقتصاد المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون

رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن إصدار شهادات الاستثمار ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة البنك الأهلي المصري بكتابته المؤرخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ ؛

وموافقة مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي بجلسته بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧

بشأن تعديل بعض مواد القرار الوزاري رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٠٥ في شأن إصدار شهادات الاستثمار

ذات الجوائز «الملايين» ؛

قرر :

(مادة ١)

اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ تكون مدة الشهادة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة

ما لم يتقرر عدم استمرار هذا النوع .

(مادة ٢)

يكون للشهادات المشتراة ابتداء من ٢٠٠٨/١/١ حق الاشتراك فى السحب بعد مرور شهر كامل على تاريخ الشراء ، ولا يجوز لمالك الشهادة استرداد قيمتها قبل مضى سنة كاملة على الشراء .

(مادة ٣)

تسرى على الشهادة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار جميع الأحكام والشروط المنصوص عليها فى قرار وزير المالية رقم (٧٧٨) لسنة ٢٠٠٥

(مادة ٤)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١

صدر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧

وزير المالية

د / يوسف بطرس غالى